الأمم المتحدة

A/C.5/61/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
21 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مامادوف (نائب الرئيس) . . . . . (أذربيجان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-61553 (A)

نظرا لغياب السيد يوسفي (الجزائر)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مامادوف (أذربيجان)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/61/468 و A/61/551)

١ - **السيد شاش** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/61/468) وأشار إلى أن الجمعية العامة اعتمدت، بموجب قرارها ١٧/٦٠ باء مبلغ ٢٠٠ ١٧٥ ٤٢٠ دولار للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. بيد أن مجلس الأمن بعد ذلك أذن، بموجب قراره ١٦٨٢ (٢٠٠٦)، بزيادة في قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في العملية حتى ٥٠٠ ١ فرد إضافي.

٢ - وأضاف قائلا إن التقرير الحالي يتضمن بسبب ذلك الميزانية المنقحة المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، البالغة ٣٠٠ ٨٨٩ ٤٧٢ دولار، بزيادة قدرها ١٠٠ ٧١٤ ٥٢ دولار أو نسبة ١٢,٥ في المائة. وتضمن الاقتراح اعتمادات لإنشاء ٧ وظائف دولية و ١٧ وظيفة وطنية و ٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، وهو يعكس الموارد الإضافية المطلوبة للتوسع في العملية وما يتصل بها من الدعم الإداري واللوجستي. وتوضح أطر الميزانية القائمة على النتائج النواتج المنقحة والإضافية الناجمة عن الزيادة في قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في العملية. وقال إن التقديرات تعكس النشر الفعلي للأفراد العسكريين ولأفراد الشرطة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، إلى جانب عامل تأخير الانتشار للفترات المتبقية.

٣ - واستطرد قائلا إن التقرير يوصي بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إضافيا قدره ١٠٠ ٧١٤ ٥٢ دولار للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وأنها ينبغي أن تقسم هذا المبلغ كأنصبة مقررة بمعدل شهري ٨٤١ ٣٩٢ ٤ دولارا، إذا ما قرر مجلس الأمن الإبقاء على ولاية العملية.

٤ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية للإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة المقدم من اللجنة الاستشارية (A/61/551)، فقال إن اللجنة الاستشارية تدرك أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ما برحت تعمل في بيئة سياسية تتسم بالتعقيد ومفعمة بالتحديات. ونظرا لأن العملية تمر بمرحلة توسعية، فقد أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على كامل المبلغ الذي طلبه الأمين العام. وأوصت أيضا بمواصلة بلورة افتراضات الميزانية لتجنيب الأرصدة العالية غير المربوطة. وقال إن اللجنة الاستشارية نوهت بالجودة العالية التي تتسم بها وثيقة الميزانية المنقحة وبالعرض الواضح لمؤشرات الأداء، فضلا عن استمرار التحسن في معدلات الشواغر بالعملية، وهو اتجاه تثق اللجنة في أنه سوف يستمر.

٥ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تكلمت بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فأشادت بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أيكواس) والاتحاد الأفريقي، ورئيس جمهورية جنوب أفريقيا، والأمين العام، ومجلس الأمن من أجل تحقيق سلام وأمن دائمين في كوت ديفوار. وأثنت أيضا على الرجال والنساء العاملين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لما يبذلونه من جهود تتسم بالشجاعة في حالة مفعمة بالتحديات.

٦ - وأبدت ترحيبها بالمعلومات الواضحة والشاملة المقدمة في الميزانية المنقحة المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأيدت الزيادات في عدد الأفراد التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٦٨٢ (٢٠٠٦). وقالت إن طلب ٢٩ وظيفة جديدة هو خطوة في الاتجاه الصحيح، بيد أنها تود الحصول على تأكيدات بأن تتوفر لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الموارد الكافية للنهوض بعبء العمل المتزايد، وخصوصا الدعم الوافي للأفراد العسكريين ولأفراد الشرطة. وأضافت قائلة إن قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦) الذي يأخذ علما بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في كوت ديفوار (S/2006/829)، من شأنه أن يعزز تعزيزا أكبر ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ وقالت إنها تطلب أيضا تأكيدات بأن العملية ستكون في الواقع قادرة على تنفيذ تلك الولاية.

٧ - واستطردت قائلة إنها سُرت عندما علمت أن نشر القوات الإضافية يأخذ مساره. ونظرا لأن الميزانية المقترحة تضمنت عامل تأخير للانتشار بنسبة ٥ في المائة للوحدات العسكرية ولوحدات الشرطة المشكلة ونسبة ١٠ في المائة للأفراد التابعين للأمم المتحدة، فإنه يجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن تتم عمليات الانتشار بطريقة مناسبة التوقيت وذلك بالتنسيق بشكل وطيد مع البلدان المساهمة بقوات.

٨ - وأوضحت أن المجموعة الأفريقية طالبت دائما ببذل جهود متآزرة وتعاون إقليمي فيما بين البعثات وتبادل أفضل الممارسات، ودعت مرارا الأمانة العامة إلى النظر في طرق للاحتفاظ بالموظفين الأساسيين، وذلك عند تخفيض حجم البعثات، بما في ذلك عن طريق إعادة التكليف بالعمل في بعثات أخرى. ولهذا يسرها أن تلاحظ أنه تم تحديد الموظفين من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعملية الأمم المتحدة في بوروندي من أجل نقلهم إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقالت إن المجموعة ترحب أيضا بالانخفاض في معدلات الشغور فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وتتطلع إلى تحقيق مزيد من التحسن.

٩ - **السيد سينا** (البرازيل): تكلم أيضا باسم الأرجنتين، فرحب بتوصية اللجنة الاستشارية بضرورة قبول اقتراح الأمين العام فيما يتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ورحب أيضا بسمات الوضوح والشمول التي تتسم بها وثيقة الميزانية المنقحة المقترحة، ولا سيما فيما يتعلق بعرض التقديرات والنواتج المنقحة. وطالب بأن تواصل قوة الأمم المتحدة في كوت ديفوار تخفيض عامل الشغور المرتفع في قوتها لضمان أن يتوفر لديها العدد الكافي من الموظفين للوفاء بولايتها. واختتم معربا عن تأييده للبعثة وللعاملين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز السلام والتنمية في كوت ديفوار.

١٠ - **السيد كوزاكي** (اليابان): تساءل عما إذا كان الفائض من الميزانية السابقة لعلمية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد استعمل من أجل تلبية الاحتياجات الإضافية للعملية، كما أوصت بذلك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تعليقاتها على تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وعلى الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/60/896) زيادة على ذلك، أشار إلى بيان اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي ذكر أن اللجنة تدرك أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تمر بمرحلة توسع وأوصى بقبول الميزانية المنقحة المقترحة ريثما يتخذ مجلس الأمن إجراء آخر، ونظرا لأن الميزانية المنقحة تغطي بالفعل فترة الاثني عشر شهرا القادمة عملا بقرار مجلس

الأمن ١٦٨٢ (٢٠٠٦)، فإنه يتساءل عما إذا كانت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تتوقع مواصلة التوسع في العملية.

١١ - **السيد باني** (كوت ديفوار): طالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦)، الذي يوفر إطارا لحل الأزمة في كوت ديفوار. وقال إن حكومته ملتزمة بتنفيذ ذلك القرار، ولبلوغ هذه الغاية، فإنها حددت مجالات العمل ذات الأولوية، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها في المجتمع؛ ووضع قوائم انتخابية ذات مصداقية؛ واستعادة الدولة لسلطتها؛ وإعادة توزيع الإدارة المدنية والخدمات العامة في جميع أنحاء البلد؛ وتنظيم الانتخابات؛ وإعادة تشكيل القوات المسلحة.

١٢ - وقد أدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دورا أساسيا في فصل الفصائل المتحاربة في البلد وكان لها دور أساسي في استعادة السلام والديمقراطية. وأضاف قائلا إنه يجب تزويدها بالموارد للوفاء بولايتها. وقال إنه على ثقة في أن المجتمع الدولي سوف يواصل دعمه للعملية، وأعرب عن شكره بوجه خاص إلى البلدان المساهمة بقوات.

١٣ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في رده على ممثل اليابان، أن ''التوسع'' المشار إليه في تقرير اللجنة الاستشارية يعني التوسع الناجم عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٨٢ (٢٠٠٦). وفيما يتعلق باستعمال الفوائض السابقة لتغطية تكاليف إضافية، فإن اللجنة الاستشارية سوف تأخذ في حسبانها تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ عندما تستعرض تقديرات الميزانية للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

١٤ - **السيد ساش** (المراقب المالي): أجاب على تساؤل ممثلة نيجيريا فقال إن أرقام الميزانية المنقحة المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تستند إلى الاحتياجات الإضافية الناجمة عن قرار مجلس الأمن ١٦٨٢ (٢٠٠٦). وأضاف قائلا إن الأمانة العامة سوف تُقيِّم الآثار المترتبة في الميزانية على قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦) وستحاول أولا استيعاب أية تكاليف جديدة في إطار الميزانية المنقحة المعروضة حاليا على اللجنة. فإذا لم يكن ذلك كافيا، فإنه لا بد من تقديم تقديرات منقحة. وقال إن مستوى التمويل لدعم وحدات الشرطة والوحدات العسكرية، على النحو المبين في الميزانية المنقحة المقترحة، يُعتبر كافيا من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٨٢ (٢٠٠٦).

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/61/556)

١٥ - **السيد برتي أوليفا** (كوبا): قال إن السنة الحالية تعتبر سنة هامة فيما يتعلق بالحالة المالية للمنظمة. فقد اقترحت إصلاحات كثيرة في مجال الإدارة والميزانية، وأبطل القرار المؤسف بفرض سقف إنفاق، ويتعين الموافقة على منهجية لحساب الجدول الجديد للأنصبة المقررة. ورغم أن الحالة المالية للمنظمة قد تحسنت نوعا ما، إلا أنها ما زالت مع ذلك تبعث على الجزع. فالاعتماد على الاشتراكات المقررة لمجموعة صغيرة من البلدان تجعل الوضع المالي للمنظمة وضعا غير مستقر.

١٦ - وفي مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥، تعهد المشاركون بتزويد الأمم المتحدة بموارد كافية، وفي الوقت المناسب، ليتسنى للمنظمة تنفيذ ولاياتها وتحقيق غاياتها. بيد أنه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ كان المساهم الأكبر في الاشتراكات المقررة مدينا بنسبة ٨٠ و ٣١ و ٦٧ في المائة على التوالي، من مجموع المبالغ غير المسددة للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلام والمحاكم الدولية.

١٧ - وأوضح أن قرار تخفيض نصيب أكبر المساهمين قد أدى إلى زيادة في الاشتراكات المقررة على دول أعضاء

أخرى. وأحدث هذا صعوبات لكثير من البلدان النامية، وخصوصا في ضوء التفاوت المتنامي في النظام الاقتصادي الدولي. وقال إن من غير المقبول أن تقصر الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن حاولت كسب التأييد لخفض اشتراكاتها المقررة، في الوفاء بالتزاماتها. وفي ضوء هذه الحالة، ينبغي للجمعية العامة أن تعدل الحد الأقصى للاشتراكات لزيادته، وذلك وفقا لقرارها ٥٥/٥ جيم.

١٨ - واستطرد قائلا إن حكومة كوبا قد أوفت بالتزاماتها المالية فيما يتعلق بالميزانية العادية والمحاكم الدولية وقد خفضت متأخراتها فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، رغم تأثيرات الحظر الاقتصادي المتواصل الذي تفرضه الولايات المتحدة. وعلى وجه الخصوص، فإن عدم مقدرة كوبا على استخدام دولار الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمعاملات الدولية، بما في ذلك تسديد المبالغ المستحقة عليها إلى المنظمات الدولية، يُعرضها إلى تقلبات في أسعار العملة تعرقل جهودها للوفاء بالتزاماتها إزاء المنظمة.

١٩ - ومضى قائلا إن تقرير الأمين العام عن الوضع المالي للمنظمة لم يقدم، مرة أخرى سلفا بفترة كافية. فهذا التقرير جدير بمناقشات متعمقة ومتابعة دقيقة أثناء إجراء المشاورات غير الرسمية. واختتم قائلا إن وفده يحتفظ بالحق في إبداء مزيد من التعليق على التقرير في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال.

٢٠ - **السيد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حاجة المنظمة إلى تمويل آمن ويمكن التنبؤ به بدون شروط ينبغي ألا تُنبنى على جدول أعمال أي دولة عضو. ففي نهاية سنة ٢٠٠٥، كانت هناك محاولة لجعل التمويل مشروطا بإصلاح المنظمة. بيد أن فرض سقف للإنفاق تحت مسمى إجبار المنظمة على أن تكون أكثر فاعلية، قوض في الواقع أداءها وأحدث أزمة مالية. وقال إن التوسع في الولايات المناطة بالمنظمة يتطلب موارد إضافية.

٢١ - ومن المفارقة، أن الدولة العضو التي استفادت أكبر استفادة من جدول الأنصبة المقررة بعد إصلاحه لا تزال عليها متأخرات وهي مسؤولة عن نسبة ٨١ في المائة من إجمالي العجز في الاشتراكات الخاصة بالميزانية العادية. ونتيجة لذلك، هناك دول أعضاء أخرى تقوم بتمويل برنامج تلك الدولة العضو وهذه الحالة لا تنم عن كفاءة في الأداء، لا بل هي ضارة. واختتم قائلا إن المنظمة لا تستطيع الاستجابة بفعالية وكفاءة للمطالب المتزايدة ما لم تسدد الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل، وفي الوقت المحدد وبدون شروط.

مسائل أخرى

٢٢ - **الرئيس:** وجه الاهتمام إلى رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة (A/C.5/61/11)، قدمت في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال، ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة“.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.